الصباح الدولية
15
العدد 3200 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 15 صفر 1440 - الموافق 24 أكتوبر 2018
Wednesday 24 October 2018 - No.3200 - 11 th Year

الملك سلمان: السعودية ستحاسب المسؤولين عن مقتل خاشقجي أياً من كانوا

أردوغان: الرياض اتخذت خطوة مهمة بإيقاف المتهمين

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان متحدثاً خلال اجتماع مع أعضاء حزبه «العدالة والتنمية» الحاكم في البرلمان

عواصم - «وكالات»: جدد مجلس الوزراء السعودي أمس الثلاثاء تأكيده على «محاسبة المقصر كائنا من كان» في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

وأكد مجلس الوزراء، خلال اجتماع عقد في الرياض اليوم برئاسة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، عزم المملكة «محاسبة المقصر كائنا من كان... وعزمها على ألا تقف الإجراءات (التي اتخذتها المملكة في هذا الشان) عند محاسبة المقصرين والمسؤولين المباشرين لتشمل الإجراءات التصحيحية في ذلك».

وشدد المجلس على أن «السعودية تأسست على نهج مستمد من الشريعة الإسلامية السمحة، ترتكز أحكامه على إحقاق الحق وإرساء دعائم وقيم العدالة ومعاييرها، وترسيخ أسسها».

ونوه المجلس بتوجيه العاهل السعودي بتشكيل لجنة وزارية برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لإعادة هيكلة رئاسة الاستخبارات العامة وتحديث نظامها ولوائحها وتحديد صلاحياتها بشكل دقيق، بما يكفل حسن سير العمل وتحديد المسؤوليات.

من ناحية أخرى ألقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الثلاثاء، تصريحات بخصوص قضية الصحافي السعودي جمال خاشقجي، وذلك خلال اجتماع مع أعضاء حزبه «العدالة والتنمية» الحاكم في البرلمان، بدأها بتقديم العزاء للشعب السعودي في وفاة خاشقجي، مشيراً لخطوات التحقيق التي اتخذتها السلطات التركية بعد أن أبلغت خطيبته عن عدم خروجه من القنصلية السعودية.

كما أشار أردوغان إلى اتصاله بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز واتفاقهما على تكوين فريق تحقيق سعودي تركي مشترك للتحقيق في القضية، مشيراً إلى أن الحادثة وقعت في اسطنبول «وهذا يحملنا المسؤولية» بحسب تعبيره.

وأضاف أن السعودية اتخذت خطوة هامة بتأكيد جريمة خاشقجي وإيقافها للمتهمين، مضيفاً: «اقترح أن تتم محاكمة المتهمين الـ18 في قضية خاشقجي في تركيا».

وكان المتحدث باسم الرئاسة التركية ابراهيم كالن قال، الاثنين، إن بلاده لا تريد أن تتضرر علاقتها بالسعودية بسبب قضية خاشقجي.

وكانت وكالة «رويترز» للانباء قد نقلت عن مسؤول سعودي قوله، إن جمال خاشقجي توفي في القنصلية نتيجة خطأ من فريق التفاوض، مؤكداً أن تقارير المهمة الأولية «لم تكن صحيحة مما اضطرنا للتحقيق».

وقال إن فريق التفاوض مع خاشقجي تجاوز صلاحياته واستخدم العنف وخالف الأوامر، مشيراً إلى أن وفاة خاشقجي بسبب كتم النفس خلال محاولة منعه من رفع صوته، وفق تقرير أولي.

وأضاف أن تصرف مسؤول العملية اعتمد على توجيه سابق بمفاوضة المعارضين للعودة، مشدداً على أن التوجيه السابق بالتفاوض لم يستلزم عودة المسؤول لنيل موافقة القيادة.

وقال المسؤول السعودي إن ارتباك فريق التفاوض مع خاشقجي دفعهم للتغطية على الحادثة، منوها بأن المتهمين في هذه القضية 18 وهم موقوفون قيد التحقيق.

وكان وزير العدل السعودي رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أكد أن العدالة والشفافية تمثلان نهج المملكة في كافة القضايا ولا يثنيها سوى مبدأ تطبيق العدالة.

من ناحيته قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو خلال اجتماع مع صحفيين صباح أمس، إن إقرار السعودية بمقتل خاشقجي مهم حتى لو جاء متأخراً، مؤكداً أن تركيا لم تكن سببا في تأخر التحقيقات.

ولفت جاويش أوغلو إلى أن بلاده لم تتشارك الأدلة التي بأيديها في مقتل خاشقجي مع أي دولة، مستدركا بوجود لقاءات بين أجهزة الاستخبارات، ومؤكداً أن بلاده مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة والمؤسسات والمحاكم الدولية في حال فتح تحقيق.

من جانبه أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أمس الثلاثاء، أن «المملكة ملتزمة بإجراء تحقيق شامل في مقتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي، مشددا على أنه سيتم القبض على كل المسؤولين عن الحادث».

وقال في مؤتمر صحفي من إندونيسيا، إنه «سيتم اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عدم تكرار ما حدث». وأضاف «جريمة مثل قتل خاشقجي يجب أن لا تتكرر».

وكان الجبير، قال الأحد، أن «واقعة جمال خاشقجي كانت خطأ جسيما وستتم محاسبة جميع المتورطين فيها»، مؤكدا أن «ولي العهد محمد بن سلمان لم يكن على علم بما حصل لخاشقجي».

وكانت السعودية أقرت مطلع الأسبوع بـ «وفاة» خاشقجي في قنصليتها باسطنبول إثر «شجار واشتباك بالأيدي» مع مسؤولين سعوديين كانوا توجهوا إلى القنصلية للتفاوض معه «بعد ظهور مؤشرات تدل على إمكانية عودته للبلاد».

وأعلنت النيابة العامة السعودية، أنه «تم توقيف 18 شخصا على صلة بالقضية، جميعهم من الجنسية السعودية».

- **الرئيس التركي: أقترح أن تتم محاكمة الـ 18 متهماً بالقضية في تركيا**
- **الجبير: سيتم القبض على كل المسؤولين عن وفاة خاشقجي**

شكري يسلم رسالة من السيسي إلى خادم الحرمين

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مستقبلاً وزير الخارجية المصري سامح شكري

الرياض - «وكالات»: سلم وزير الخارجية المصري سامح شكري، خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمس الثلاثاء، رسالة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وقال المتحدث باسم الخارجية المصرية أحمد حافظ إن الرسالة التي سلمها شكري للملك سلمان في مكتبه بالديوان الملكي تناولت تعزيز العلاقات الثنائية وأهمية استمرار التنسيق الاستراتيجي بين البلدين في مواجهة التحديات الإقليمية.

كما نقل وزير الخارجية لخادم الحرمين الشريفين صادق تحيات وتقدير الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما أعرب العاهل السعودي عن تحياته وتقديره للرئيس السيسي.

محمد بن سلمان يلتقي وزير الخزانة الأمريكي

الرياض - «وكالات»: التقى الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، في العاصمة السعودية، الرياض مساء الإثنين، وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين.

وبحسب ما نقلت وكالة الأنباء السعودية، «واس»، جرى خلال اللقاء تأكيد أهمية الشراكة الاستراتيجية السعودية الأمريكية، والدور المستقبلي لهذه الشراكة وفق رؤية المملكة 2030.

واستعرض اللقاء أوجه العلاقات الثنائية بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية في الجانبين التجاري والاستثماري، وفرص تطويرهما.

وتطرق اللقاء إلى عدد من المسائل، منها الجهود المشتركة للمضي قدماً في محاربة الفساد، وتمويل الإرهاب.

14 مليون يمني مهددون بالمجاعة

اليمن: الإمارات والسعودية تدعمان رواتب المعلمين بـ 70 مليون دولار

معلم يمني يؤدي واجبه في إحدى المدارس باليمن

أطفال في اليمن

عدن - «وكالات»: أعلن المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، تخصيص السعودية والإمارات 70 مليون دولار مناصفة بينهما، لدعم رواتب المعلمين في اليمن، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة اليونسيف.

وقال الربيعة في تصريح صحافي، إن دول التحالف بقيادة السعودية تتابع بقلق ما يعانيه الشعب اليمني الشقيق من تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي أثرت بشكل سلبي على حياتهم اليومية بسبب توقف صرف المرتبات الشهرية «لبعض الفئات العاملة بالمجتمع وفي مقدمتهم الكوادر التعليمية الذين يعول عليهم في مسيرة التعليم لأبناء وبنات اليمن».

وأوضح أن الرياض وأبوظبي قررتا التبرع بـ 70 مليون دولار أمريكي «لتقليص فجوة رواتب المعلمين بالتنسيق مع منظمة اليونسيف، ما سيسهم في توفير رواتب 135 ألف من الكوادر التعليمية»، وفقا لما ذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس» اليوم الإثنين.

وبين الربيعة، أن ذلك يأتي استمرارا للدعم الكبير الذي توفره دول التحالف لرفع المعاناة الإنسانية والاقتصادية عن الشعب اليمني، وتجاوز ما قدم منذ 2015 إلى اليوم 17 مليار دولار أمريكي.

من جهة أخرى حذر مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، بأن 14 مليون شخص قد يصبحون «على شفا المجاعة» خلال الأشهر القادمة في اليمن، في حال استمرت الأوضاع على حالها في هذا البلد، في مذكرة داخلية سلمت إلى أعضاء مجلس الأمن الـ15.

وكتب لوكوك في المذكرة التي تحمل تاريخ 18 أكتوبر، أن «الوضع الإنساني في اليمن هو الأسوأ في العالم، 75 في المئة من السكان، ما يعادل 22 مليون شخص، بحاجة إلى مساعدة وحماية، بينهم 8.4 ملايين في حال انعدام الأمن الغذائي الخطير وبحاجة على توفير الغذاء لهم بصورة عاجلة».

وأوضح المسؤول الذي سيقدم عرضاً الثلاثاء حول الوضع الإنساني في اليمن أمام مجلس الأمن «في أسوأ الحالات، قد يزداد عدد 8.4 ملايين بمقدار 5.6 ملايين، ما يرفع العدد الإجمالي للأشخاص على شفا المجاعة في اليمن إلى 14 مليونا».

وكان برنامج الأغذية العالمي حذر في 16 أكتوبر بأن المجاعة قد تطال ما يصل إلى 12 مليون شخص خلال الأشهر القادمة.

وقال لوكوك في المذكرة الإثنين إن «الأزمة الغذائية في اليمن على ارتباط مباشر بالنزاع».

وذكر بهذا الصدد سعر البنزين الذي ارتفع بنسبة «45%» والريال الذي «تراجعت قيمته بنسبة 47% مقابل الدولار» مشيراً إلى أنه «منذ سبتمبر(أيلول) فقد 20% من قيمته ووطأة هذا التراجع في قيمة العملة بطال جميع العائلات في اليمن».

وأضاف أن «أكبر عملية إنسانية تجري» في اليمن مؤكداً أن «أكثر من 200 شريك يقدمون المساعدة والحماية» من خلال خطة إنسانية دولية.

من ناحية أخرى دفع الجيش الوطني اليمني والمقاومة التهامية بتعزيزات عسكرية إلى جبهة الحديدة، شملت معدات ثقيلة ومتوسطة وعدداً من الكتائب العسكرية المدربة، وفقاً للخطة المعدة بالتنسيق مع شخصيات قيادية في داخل المدينة.

وأكد محافظ الحديدة الدكتور الحسن الطاهر، أن التعزيزات التي جرى إرسالها للجبهة الرئيسية في الساحل الغربي، تأتي متوافقة مع الخطة العسكرية التي وضعت لتحرير الحديدة، كما أنها تدعم عملية الاقتحام السريع والخاطف لشل حركة الميليشيات والقضاء على مراكز القوة التي تملكها في المدينة.

وأشار محافظ الحديدة، وفق ما نقلت عنه صحيفة الشرق الأوسط، اليوم الثلاثاء، إلى أن «هناك تنسيقاً مع عدد من الشخصيات القيادية في المدينة بعد مساندتها للحكومة الشرعية والتي سيكون لها دور في المرحلة المقبلة لتنفيذ مهام تحرير المدينة من قبضة الميليشيات، وهذا الدور يتمحور في تحديد مواقع الثكنات العسكرية والوقت المناسب لتنفيذ العملية».

ويأتي التحرك تزامناً مع تقدم الجيش في عدد من الجبهات في الساحل الغربي، وتضييق الخناق على الميليشيات الانقلابية في عدد من الجبهات منها جبهتا صعدة وصرواح، الأمر الذي نتج عنه فرار المئات من مقاتلي الميليشيات وسقوط العشرات من قيادتهم في قبضة الجيش الوطني، إضافة إلى توسع رقعة الخلاف بين جناحي الميليشيات، السياسي والعسكري، ما أدى إلى انشقاق وفرار قيادات بارزة إلى المدن التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية.

وكانت الحكومة الشرعية رفضت في وقت سابق وساطات عدد من أعيان تهامة دفعت بهم الميليشيات الانقلابية للتفاوض مع الحكومة بهدف وقف زحف الجيش الوطني، بعد أن فشلت المساعي الدولية في إقناع الميليشيات للخروج من الحديدة دون مواجهات عسكرية مباشرة.

من جانب آخر طلب رئيس «المجلس الانقلابي» مهدي المشاط أمس الأول، من القضاء والنيابة سرعة البت في قضايا الفساد المتهم فيها قيادات موالية لصالح، وذلك في إطار مخطط الحوثي للقضاء على رجال الرئيس الراحل علي صالح في مؤسسات الدولة، وفق صحيفة عكاظ السعودية، أمس الثلاثاء.

وذكرت الصحيفة، أن «وسائل إعلام الميليشيا كشفت أن رئيس الجهاز المركزي المعين من الحوثيين علي العماد، سلم المشاط قائمة بـ«74» متهماً بقضايا فساد بينهم قيادات في الدولة، في إشارة إلى وزراء في حكومة الانقلاب موالين لصالح وقيادات عسكرية».

وأفادت بأن المشاط وجه بتحريك ملفات الفساد وملاحقة المتهمين والقبض عليهم، مؤكدة أن العماد استعرض الخطة المعدة لتحريك ملفات الفساد وما ستحققه من نتائج.

وفي خطاب آخر، وجهت ميليشيا الحوثي أمس بفصل جميع المنقطعين عن وظائفهم في مؤسسات الدولة ومن وصفهم البيان بـ«الخونة والعملاء»، واستبدالهم بعناصر موالية لها، وطلبت الرفع خلال أقل من أسبوع بأسماء المنقطعين، متوعدة من يرفض الرفع بالعقاب.

ونقلت «عكاظ» عن مصادر موثوقة، أن «قيادات الميليشيا بدأت تجريد وزراء ومسؤولين في حكومة الانقلاب موالين للرئيس السابق علي صالح من مسؤولياتهم وملاحقة عدد من أعوانهم وأقاربهم المعينين في المؤسسات كخطوة أولى لإحالتهم إلى القضاء».

ومن جهة أخرى، أفادت مصادر قبلية في صنعاء، بأن «رئيس اللجنة الثورية العليا للحوثي محمد علي الحوثي ورئيس الاستخبارات أبو علي الحاكم، يجولان في مناطق قبائل طوق صنعاء ويلتقون زعماءها في محاولة للضغط عليهم للحصول على مقاتلين جدد بعد فشلهم في التجنيد عبر وزارة الدفاع».